Neo Scientific Peer Reviewed Journal
Volume 11, June, 2023 ISSN (E): 2949-7752
www.neojournals.com

==========

THE ROLE OF FOREIGN INVESTMENT IN THE DEVELOPMENT OF THE IRAQI TOURISM SECTOR

Mohsen Mahdi Rabat
Assistant Professor Doctor
muhsin.m@uokerbala.edu.iq

Abstract:

Foreign investment in our contemporary world is considered one of the most prominent ways to advance the reality of nations and peoples, especially developing peoples, in order to increase job opportunities, reduce unemployment, eradicate poverty, and improve living conditions in all economic, social, cultural and environmental fields, where investment is one of the most important means of financing for these Nations and peoples and help them in economic development.

This prompted many countries, including Iraq, to issue laws and decisions that encourage foreign investments to enter these countries. Since the eighties of the last century, Iraq has sought to issue laws and take measures to attract domestic and foreign capital. However, the political and military circumstances led to a major stumbling block in this vital field.

And since tourism occupies a prominent place in many national strategies and plans set by countries, as an economic activity with positive economic, social and cultural effects, so foreign investment in this sector can achieve the desired development.

And since it has a leading tourist center in the Middle East region due to its historical, cultural and religious status, and its distinguished geographical location, its tourism sector, like other economic sectors, faces many challenges that stand in the way of its development.

Keywords

دور الاستثمار الاجنبي في تنمية القطاع السياحي العراقي

كلية العلوم السياحية / جامعة كربلاء

أ.م. د محسن مهدي رباط

muhsin.m@uokerbala.edu.iq

مستخلص البحث

يعتبر الاستثمار الاجنبي في عالمنا المعاصر من ابرز السبل للنهوض بواقع الأمم والشعوب وفي مقدمتها الشعوب النامية، وذلك لزيادة فرص العمل, والحد من البطالة, والقضاء على الفقر, وتحسين

==========

This work is published under **CC BY-NC-ND 4.0**

الظروف الحياتية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية, حيث يعد الاستثمار من أهم وسائل التمويل لهذه الأمم والشعوب ومساعدتها على التنمية الاقتصادية .

الأمر الذي دفع بالكثير من الدول ومن بينها العراق بإصدار القوانين والقرارات التي تعمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية بالدخول لهذه الدول, وسعى العراق منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي لإصدار القوانين واتخاذ الإجراءات الكفيلة باجتذاب الرأسمال المحلي والأجنبي . الا ان الظروف السياسية والعسكرية أدت الى تعثر كبير في هذا المجال الحيوي.

وبما أن السياحة تحتل مكاناً بارزاً في العديد من الاستراتيجيات والخطط الوطنية التي تضعها الدول، باعتبارها نشاطاً اقتصادياً ذا آثار إيجابية اقتصادية واجتماعية وثقافية ، لذا فإن الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع يمكن أن يحقق التنمية المنشودة .

وبما ان يمتلك مركزاً سياحياً رائداً في منطقة الشرق الأوسط بسبب مكانة التاريخية والحضارية والدينية, وموقعه الجغرافي المتميز، إلا أن قطاع السياحة فيه شأنه شأن القطاعات الاقتصادية الأخرى يواجه العديد من التحديات التي تقف عائقاً امام تطوره .

وللنهوض بهذا القطاع الحيوي ينبغي التفكير في مستقبله بصورة علمية مدروسة تعمل على رفع التحديات وتحقيق سبل النجاح واجراء الخطوات الفعلية لجذب الاستثمارات في قطاع السياحة العراقي

وعلى هذا الأساس عرضت الدراسة المشكلة والاهمية والمشكلة والهدف وكما في الاتي:

اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث من كون القطاع السياحي في العراقي يتعرض لمشكلات كثيرة تقف حائل امام تنميته وتطويره على الرغم من وجود مقومات سياحية مختلفة ، الامر الذي يدعو الى البحث عن الوسائل الممكنة لتنميته القطاع السياحي وتطويره وأحد هذه الوسائل هي الاستثمار.

مشكلة البحث:

يعاني الاقتصاد العراقي من الظروف قاسية واختلالات اصابت هيكليته نتيجة الحروب المتتالية وظروف الحصار الاقتصادي الذي استمرت لسنوات مما انعكست هذه الظروف على كل القطاعات وفي مقدمتها القطاع السياحي, باعتباره اكثر القطاعات حساسية من تردى الاوضاع الامنية والنزاعات العسكرية, الأمر الذي يتطلب البحث عن أنجع الطرق والأساليب التي يمكن أن تساهم في عملية تنمية القطاع السياحي عن طريق الاستثمار الأجنبي, وخاصة مع توفر الامكانات السياحية الكبيرة في العراق

This work is published under CC BY-NC-ND 4.0

وهي بأمس الحاجة الى التطوير من خلال توفير الاموال والخبرة لإقامة المشاريع السياحية الرائدة لذا يعتبر الاستثمار الاجنبي في القطاع السياحي هو فعلاً انجع الحلول وافضلها.

هدف البحث

يهدف البحث إلى تحديد اهمية الاستثمار الأجنبي في تنمية القطاع السياحي العراقي من خلال جعله من القطاعات الرائدة في تحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الاول

الاستثمار المفهوم والاهمية

اولا- مفهوم الاستثمار :

يعتبر الاستثمار واحداً من اكثر أشكال النشاط الاقتصادي حضوراً ومثيراًللاهتمام ليس من قبل الدارسين والمهتمين , بل من قبل متخذي القرار السياسي والاقتصادي في كل وقت من الاوقات, وهو ركن بارز من اركان الحياة الاقتصادية , ويعتبر سبيلا في تحقيق درجات التطور والتنمية الاقتصادية [1]. والاستثمار هو توظيف الاموال المتاحة (المؤكدة) في اصول متنوعة للحصول على تدفقات عبارة عن تعويضات يحصل عليها المستثمر بدلاً من استخدام هذه الاموال من قبل مستثمرين آخرين طيلة الفترة التي يتخلى بها المستثمر عن رأس ماله آخذين بعين الاعتبار تحقيق عوائد تغطي قيمة التعويضات المطلوبة وتفادي المخاطر الناجمة عن عدم التأكد في الحصول على التدفقات المتوقع في المستقبل وتتجاوز معدل التضخم .

إن المستثمر الذي يكون مستعداً للتخلي عن استهلاك هذا المال الفائض لديه في سبيل الادخار ثم الاستثمار بهدف الرغبة في الحصول على تعويضات تسمى العائد المطلوب تحقيقه من قبل المستثمر, ويتم استثمار الاموال المتاحة من خلال اختيار الادوات الاستثمارية التي تحقق اكبر عائد بأقل المخاطر او وفق المخاطر المحسوبة [2].

---

[1] عبد: محمد عبد العزيز عبدالله , الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول الاسلامية في ضوء الاقتصاد الاسلامي , دار النفائس للنشر والتوزيع , الطبعة الأولى عمان الاردن, 2005 , ص14.

[2] آل شبيب : د.دريد كامل , الاستثمار والتحليل الاستثماري , دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع , الطبعة الاولى , عمان الاردن , 2009, ص15.

This work is published under CC BY-NC-ND 4.0

وتقوم عملية الاستثمار على تخصيص المنتج للثروات والموارد توخياً لتحقيق منافع مستقبلية ذلك أن الاستثمار هو أساس حركة العجلة الاقتصادية وآلية ايجاد الثروة في الاقتصاد وتتحدد الثروة المادية في اي مجتمع بالطاقة الانتاجية للاقتصاد, اي السلع والخدمات التي ينتجها هذا المجتمع , افرادا ومؤسسات هذه الطاقة الانتاجية تعتبر بدورها تابعاَ للأصول الحقيقة في الاقتصاد (الاراضي والمباني والالات والمعرفة المتخصصة الموظفة في انتاج السلع والخدمات) [3] .

بالمقابل هناك وجه آخر للأصول الحقيقة أو المادية هو الاصول المالية كالأسهم والسندات والمشتقات . وهذه الاصول هي عبارة عن مستندات ورقية او قيود الكترونية, ولا ترتبط بصلة مباشرة بالطاقة الانتاجية للاقتصاد فهي, بعبارة اخرى أدوات لإنشاء الحقوق في الاصول الحقيقة وإثباتها وبالتالي فإن الاصول المالية تخول حامليها حق الحصول على الدخل المتولد عن الاصول الحقيقة [1].

كما عرف الاستثمار على انه "التوظيف الحالي للثروة لفترة زمنية قادمة بهدف الحصول على عوائد او تدفقات نقدية مستقبلية تعوض المستثمر عن الزمن الذي يستغرقه حبس تلك الاموال في الاستثمارات[2]. وعرف الاستثمار بأنه "الاموال الموظفة لغرض الحصول على دخل في المستقبل والذي يأخذ اشكالاً متعددة منها الارباح والفوائد [3].

او انه " التضحية بمنفعة حالية وعدم التأكد من استيفاءها مستقبلاً, ويستلزم الوصول إليه العديد من القرارات مثل النوع , المزيج , الكمية , التوقيت , درجة القيمة , لغرض القيام بالاستثمار أم لا , بالإضافة إلى أن إتخاذ القرار عقلانياً[4].

---

[3] المصدر السابق, ال شبيب, 2009 , ص15.

[1] محمد مجد الدين باكير , محافظ الاستثمار إدارتها واستراتيجيتها , شعاع للنشر والعلوم , الطبعة الاولى , حلب سوريا , 2008, ص13.

[2] المصدر السابق, باكير , 2008, ص15.

[3] تغريد سعيد حسن ,دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية القطاع السياحي – تجارب مختارة مع التركيز على الواقع العراقي , اطروحة الدكتوراه , كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية , 2013, ص12.

[4] المصدر السابق, حسن , 2013, ص12.

This work is published under CC BY-NC-ND 4.0

وتوسعت الاستثمارات في ظل التطور التكنولوجي وفي ظل اقتصاد المعرفة حتى صارت الاستثمارات الخارجية تعرف بظاهرة العولمة المالية[*] وهي ذات ابعاد سياسية واقتصادية وثقافية وشهد عقد التسعينات المزيد من التحركات المالية بمعدلات فاقت نمو التجارة العالمية [4].

ثانيا- مفهوم الاستثمار الاجنبي:

يشير الاستثمار الاجنبي الى عملية توظيف اموال غير وطنية يملكها افراد من جنسيات عربية او اجنبية وفق قوانين الاستثمار السائدة في الدول التي يتحقق فيها الاستثمار وحسب الاتفاقيات التي تجري بين طرفي وقد تسمح للمستثمر هذه الاتفاقيات بادارة استثماراته من بلده بواسطة وكلاء او مديرين يختارهم بنفسه [1]. واصبحت الاستثمارات الاجنبية من مصادر التمويل المهمة لمشاريع التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية، إذ تميز عقد التسعينيات من القرن الماضي وما بعده بالتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال لتمويل الاستثمارات في البلدان النامية وفي مختلف المجالات ويهدف الاستثمار الى تحقيق الأرباح, ومن الامور الضرورية التي يجب ان تتخذ قبل الشروع بالاستثمار هي دراسة البيئة الاستثمارية للدولة الاجنبية التي ستم تنفيذ المشاريع الاستثمارية فيها. وعُرف الاستثمار الاجنبي على انه "توظيف وتنمية رأس المال الأجنبي في دولة آخرى عبر الحدود الوطنية على شكل أصول رأسمالية ثابتة وموجودات مادية، ويكون الإشراف على إدارتها من قبل المستثمر الأجنبي الذي يتخذ شكل فردٍ أو مجموعة أفراد (شركة) ويقوم بنقل التكنلوجيا والخبرة الفنية ، ويُعد أحد قنوات التمويل الخارجي عبر الشركات المتعددة الجنسية التي مركزها البلد الأم"[2]. وعرف على انه "قيام مستثمر اجنبي بإدارة مباشرة لمشروع معين مقام خارج الحدود الجغرافية لبلده سواء كان مشروعاً إنتاجياً أو خدمياً وينطوي

---

[*] العولمة المالية وهي الناتج الاساسي لعمليات التحرير المالي والتحول الى ما يسمى بالانفتاح المالي الذي ادى الى إلغاء القيود على حركة الاموال الى الاسواق المالية العالمية

[4] حمزة : د. حسن كريم , العولمة المالية والنمو الاقتصادي , دار صفا انشر والتوزيع , الطبعة الاولى , عمان الاردن , 2011, ص42.

[1] د. حاكم محسن , دور الاستثمار العربي والاجنبي في دعم الاقتصاد العراقي – دراسة نطبيقية في محافظة كربلاء المقدسة ,مجلة جامعة اهل البيت عليهم السلام, العدد الرابع ,2009.
http://abu.edu.iq/researches/41#sthash.SmFFOQT0.dpuf

[2] باكير :مصطفى:"تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر" ، برنامج أعَده المعهد العربي للتخطيط والتنمية في الكويت مع مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء في مصر ، 24-28 يناير ، 2004 ، ص 2.

This work is published under CC BY-NC-ND 4.0

هذا النوع من الاستثمارات على علاقة طويلة الأجل وعلى تملك المستثمر الأجنبي للمشروع بشكل جزئي أو بشكل كامل"[3] [3] .

ثالثا- اهمية الاستثمار الاجنبي: يمكن توضيح أهمية الاستثمار بالآتي[4] :

1. زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وإرتفاع متوسط نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطن .
2. إيجاد فرص عمل جديدة للمواطنين .
3. دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
4. زيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات (أي زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة) .
5. توفير الخدمات للمواطنين والمستثمرين .
6. توفير التخصصات المختلفة من الفنيين والإداريين والعمالة الماهرة .
7. إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين، وتصدير الفائض منها للخارج مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات والمعدات وزيادة التكوين الرأسمالي .

المبحث الثاني

الاستثمار السياحي

اولا- مفهوم الاستثمار السياحي

يمثل الاستثمار سياحي توظيف الاموال في قطاع السياحة فالمستثمر يقدم راس المال وتقدم الدولة المضيفة التسهيلات اللازمة الاخرى لهذا الاستثمار في المواقع السياحية والاثارية والتاريخية والدينية , وطالما هو استثمار فهو ينطوي على افق زمني طويل لانه استثمار في موجودات ثابته ذات عمر

---

[3] ابو قحف: د. عبدالسلام,"الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية"، مطبعة مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003 ، ص 15.

[4] عطا الله:د. ماجد أحمد , "إدارة الاستثمار" ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2011 ، ص 13 – 14 .

This work is published under CC BY-NC-ND 4.0

اقتصادي طويل الاجل, وقد لعبت الشركات متعددة الجنسية دورا واضحاً وكبيراً في هذا النوع من الاستثمار[1] .

والفعاليات الاستثمارية ضمن نشاط السياحة تهدف الى تنمية عناصر العرض السياحي ومكوناته الاخرى , كما ان الاستثمار في هذا النشاط يعمل على تحسينها وتطويرها ورفع كفاءتها الانتاجية[2] لذا عرف الاستثمار السياحي على انه " ذلك الجزء من القابلية الانتاجية الانية الموجهة الى تكوين رأس المال السياحي , المادي والبشري بغية زيادة طاقة البلد السياحية في الفنادق والمدن السياحية والكازينوهات والطرق والنقل والكادر السياحي " [2].

ثانيا- سمات الاستثمار السياحي [3]:

1. ضخامة المبالغ اللازمة لوحدة الاستثمارات لكون اغلبها يتضمن إنشاءات ضخمة عقارية وابنية حديثة ذات تكاليف عالية.
2. تأثُر الاستثمارات السياحية بظاهرة الموسمية ,حيث إن موسمية الطلب السياحي تؤدي الى عدم امكانية تحقيق معدلات مرتفعة من الاشغال على مدار السنة , ومن ثم عدم تمكنها من تحقيق ارباح مرتفعة. طوال فترة انشاء المشروع السياحي نسبياً وقد تصل الى عدة من السنوات في الدراسة والإنشاءات والدعاية والترويج . حتى يؤتى المشروع ثماره ويبدأ بأعطاء العائد, وتبقى في اصول ثابتة لمدة طويلة (20-25) سنة مع تعرضها الى مخاطر عدم الاستقرار السياسي والامني والاقتصادي محلياً وعالمياً .
3. وجوب التنسيق بين المشروع السياحي وبين كافة الظروف المحيطة به مكانياً واجتماعياً وإقصادياً حتى حضارياً وذلك يؤثر على التخطيط في جميع هذه المجالات ويوجب رصد الاعتمادات الاضافية في القطاعات الاخرى لخدمة السياح وإنجاح المشروع السياحي .

---

[1] حاكم محسن محمد , دور الاستثمار العربي والاجنبي في دعم الاقتصاد العراقي – دراسة نطبيقية في محافظة كربلاء المقدسة ,مجلة جامعة اهل البيت عليهم السلام, العدد الرابع ,2009.

[2] اسماعيل محمد علي الدباغ , الاستثمار السياحي واثره في التنمية الاقتصادية للفترة من 1968–1979, رسالة ماجستير , اقتصاد , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة بغداد , 1981, ص101.

[3] الهام خضير عباس شبر , مجموعة محاضرات في الاستثمار السياحي والتمويل , قسم السياحة وادارة الفنادق , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة المستنصرية , 2011, ص19–20.

This work is published under CC BY-NC-ND 4.0

4. إن للاستثمارات في هذا النشاط نتائج إيجابية ينفرد بها عن باقي الاستثمارات نتيجة لاعتماد هذه الصناعة وبشكل كبير في سد مستلزماتها الانتاجية على باقي النشاطات الاقتصادية الاخرى, وبما ان الاستثمارات السياحية هي الاساس الذي من اجله تم تهيئة وتحضير هذه المستلزمات الانتاجية لذا فأنه هو الذي يحدد الارتباطات الفنية او التكنولوجية بين النشاط السياحي وبقية النشاطات الاخرى, وبالتالي فأن اي زيادة في الاستثمار السياحي تعني ايجاد إثار خلفية كبيرة لدى القطاعات الاخرى , مما يترتب على ذلك المزيد من الاستثمارات في شتى المجالات وهذا يؤدي الى تمهيد السبل لتحقيق مستوى معين من التكامل الرأسي والأفقي بين النشاط السياحي وباقي النشاطات الاخرى [1].

ثانيا- اهداف الاستثمار السياحي :

اكدت منظمة السياحة العالمية على قواعد الاستثمار في القطاع السياحي وبلورة أسس التنمية الاستثمارية في مجالات التخطيط السياحي ودراسات التنمية , وقد عرفت منظمة السياحة العالمية التنمية الاستثمارية للسياحة على انها "هي التنمية التي تلبي جميع احتياجات السياح والمحافظة على بيئة المواقع السياحية وحمايتها من التدهور الى جانب حماية وتوفير الفرص التطويرية للمستقبل , وتهدف التنمية الاستثمارية الى تحقيق ادارة ناجحة وملائمة للموارد الطبيعية بحيث تحقق المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية , ويتحقق معها التكامل الثقافي والبيئي والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة "

وفي هذا الاطار يمكن القول بأن الاستثمار في قطاع السياحة يهدف الى تحقيق الامور التالية[2] :

1. المحافظة على الموارد الطبيعية والتاريخية والثقافية والموارد الاخرى المتعلقة بالسياحة , بهدف ضمان الاستمرار بصلاحية استخدامها في المستقبل لان اهمية الاستثمار في السياحة مرتبطة باعتماد السياحة على تلك الموارد كجابيات وكسلع تجذب السياح, فمعالم البيئة الطبيعية والمواقع التاريخية والتراثية والأثرية هي راس المال الثابت فإذا كانت تلك الموارد مشوهة او مهملة فان

---

[1] تغريد سعيد حسن, دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية القطاع السياحي – تجارب مختارة مع التركيز على الواقع العراق, اطروحة دكتوراه , قسم السياحة وادارة الفنادق , كلية الادارة والاقتصاد , الجامعة المستنصرية, 2013,, ص160.

[2] العاني : د. رعد مجيد , الاستثمار والتسويق السياحي , دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع , الطبعة اولى , عمان الاردن , 2008, 19-20.

This work is published under CC BY-NC-ND 4.0

السياحة تبقى بعيدة عن التطوير , لهذا فان البداية في تحقيق الاستثمار لتلك المواقع تبدأ من حمايتها وصيانتها بشكل يمهد لتطويرها وتقديمها ضمن العرض السياحي بالشكل المناسب .

2. تنمية السياحة وفق قواعد الاستثمار بما يؤمن تخطيطها وإدارتها ويجنبها المشاكل البيئية او الاجتماعية, وتدفع السلطات لدراسة وتحديد الطاقة الاستيعابية وتعليمات الاستخدام لتلك الموارد من قبل السكان والسياح ونظام الاشراف والضوابط المتعلقة بتلك الامور .
3. الارتقاء بمعايير ومستويات الجودة في البيئة وهي ناحية مهمة في عملية اتخاذ قرار الزيادة من قبل السائح , وجعل السياحة تكون الحافز للسكان والسياح لتحسين شروط البيئة في المقاصد السياحية.
4. التحديث الدوري للأنشطة والفعاليات السياحية والترويحية لتبقى مستمرة في مواكبة حاجات ومتطلبات السائح وتحقق أهدافها التسويقية اذ أصبح انطباع السائح عن المكان قبل وإثناء الزيادة عاملاً مهماً في مدى اقبال السياح للاشتراك بالرحلة السياحية.
5. توفير فرص عمل للمجتمع المحلي وتوزيع معظم العوائد السياحية على اوسع شريحة من السكان المحليين, وبذلك يصبح أولئك السكان عنصراً داعماً لتحقيق شروط الاستثمار للسياحة.

على ان تراعي عملية التنمية السياحية مايلي[1] :

- مراعاة قواعد البيئة وأنظمتها.
- احترام الثقافة المحلية وطابعها.
- ترشيد استخدام الموارد السياحية لتبقى صالحة للمستقبل.

المبحث الثالث

دور الاستثمار الاجنبي في تنمية القطاع السياحي العراقي

اولت العديد من الدول اهتماماً كبيراً في تشريع قوانين خاصة بالاستثمار بصورة عامة والاستثمار السياحي بصورة خاصة, منحت من خلالها الامتيازات والتسهيلات والحوافز التشجيعية لغرض جذب رؤوس الاموال ورجال الاعمال والشركات, وعلى هذا الغرار فقد اصدرت الحكومات العراقية المتعاقبة منذ تأسيس الدولة العراقية ولحد الان مجموعة من القرارات والقوانين الخاصة بالاستثمار

[1] المصدر السابق, العاني, 2008 , ص21.

This work is published under CC BY-NC-ND 4.0

الغرض منها وضع التسهيلات امام المستثمرين من المحليين العرب والاجانب لاقامة مختلف المشاريع ومن بينها مشاريع تطوير القطاع السياحي في العراق باعتبارها مصدر اقتصادي هام وهي كماياتي :

1. **القرار رقم (353) لسنة (1980) المتعلق بالاستثمار في قطاع السياحة في العراق** : وهو من القوانين النافذة في العراق حتى سقوط النظام وتم وإلغائه بالأمر رقم (39) لسنة 2003 الصادر من سلطة الائتلاف, وكان لهذا القرار اثراً على تشجيع المستثمرين في المشاريع والمرافق السياحية وأصحابها ومستأجريها من عراقيين وعرب من خلال مزيا عديدة ومنها الحصول على التسهيلات المصرفية المختلفة وفق الشروط التي يُتفق عليها بين المؤسسة العامة للسياحة ومصرف الرافدين. ويمكن المستثمرين من الحصول على إجازة استيراد لجميع مستلزمات البناء والتشغيل, وتكون معفاة من الرسوم والضرائب الجمركية, والاعفاء من ضريبة الدخل من الارباح التي تحققها المشاريع او المرافق السياحية ولمدة سبعة سنوات, و يتضمن هذا القرار السماح للمستثمرين العرب والعراقيين بتملك الاراضي المملوكة للدولة بدون بدل لإقامة مشاريعهم السياحية المختلفة, ولهم حق تمليك هذه الاراضي ببدل, ومنح القرار المستثمرين حق التامين على مشاريعهم [1].

وكل هذه التطورات على الواقع السياحي العراقي نتيجة تنفيذ الخطط السياحية المتكاملة للمدة (1976-1980) م، والتي ادت الى إرتفاع عدد الفنادق بمختلف القطاعات العامة والخاصة والاشتراكية ، في جميع محافظات العراق (1485) فندق، منها (36) للقطاع الإشتراكي [1].

2. **قانون الاستثمار رقم (13) في عام :2006** والذي شكلت بموجبه الهيئة الوطنية للاستثمار باعتبارها جهة رسمية تتولى النظر في الاستثمارات العربية والأجنبية التي تروم العمل في العراق بشتى المشاريع الاقتصادية المختلفة, وبدأت الهيئة بوضع نظام للاستثمار عُرف برقم (2) لعام

---

[1] قرار مجلس قيادة الثورة المرقم(353), وضع التسهيلات لاقامة المشاريع والمرافق السياحية في القطر العراقي , الوقائع العراقية(2765) بتاريخ 1980/3/24.

[1] ازاد شكور شاكر , قوانين تشجيع الاستثمار السياحي وتطبيقاتها في مجال الاستثمار السياحي , دراسة تحليلية مقارنة , مطابع شتات للنشر والبرمجيات , لا طبعة ,القاهرة , 2013, ص214-215.

This work is published under CC BY-NC-ND 4.0

2009 , ومن خلال ذلك تم اعداد النظام الداخلي وارتباط الهيئة بالمنظمات الدولية ليخولها من عقد الاتفاقات الدولية.

ولابد من الاشارة الى ان العراق لم يصدر قانون خاص في الاستثمار السياحي , وهنا لا توجد اي مشكلة , وللهيئة حق منح كل الاجازات الاستثمارية بمختلف القطاعات بعد ان يكون هناك تمثيل للجهة المستفيدة(*) من المشروع في كل العمليات الاستثمارية. تتجسد اهمية القانون في مجموعة من المزايا والضمانات للمستثمر بغض النظر عن جنسيته , كما تضع الدولة التسهيلات لغرض تحقيق الفرص الاستثمارية, مما ينسجم في دخول الاستثمارات, ومن المزايا االتي تقدم ضمن هذا القانون هي[2] تخصيص الاراضي اللازمة للمشاريع الاسكانية وتمليك الوحدات السكنية للعراقيين بعد اكمال المشروع.

ويسمح القانون للمستثمر باستخراج رأس المال الذي ادخله الى العراق وعوائده وفق القانون , كما يحق للمستثمر الاجنبي التداول في سوق العراق للأوراق المالية بالاسهم والسندات المدرجة فيه, يعطي القانون للمستثمر الحق في امتلاك الاراضي, يضمن القانون للمستثمر حق التوظيف واستخدام عاملين من غير العراقيين في حالة عدم امكانية استخدام عامل عراقي يملك المؤهلات اللازمة وقادر على القيام بنفس المهمة, وكذلك منح المستثمر والعاملين في المشاريع الاستثمارية من غير العراقيين حق الاقامة في العراق وتسهيل دخولهم وخروجهم من العراق واليه , ولهم ان يحولوا رواتبهم وتعويضاتهم خارج العراق.

تقديم الضمانات بعدم المصادرة او تأميم المشروع الاستثماري المشمول بأحكام هذا القانون كلاً او جزاً باستثناء ما يصدر من حكم قضائي بات, يتمتع المشروع الحاصل على اجازة للاستثمار من الهيئة بالاعفاء من الرسوم لمدة ثلاث سنوات, , وعشرة سنوات من تاريخ بدء التشغيل التجاري , إعفاء 15) من القانون على ذلك مع اعفاءات اخرى[1].(ضريبياً وقد اكدت المادة

ثانيا- اهم التحديات التي تواجه الاستثمار السياحي الاجنبي في العراق:

(*) الجهة المستفيد ة , وهي الوزارة او الهيئة الدائرة , التي تروم المشروع الاستثماري.

[2] موفق احمد , و خضير : حلا سامي , الاستثمار الاجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي) , مجلة كلية الادارة والاقتصاد , جامعة الموصل , 2010, ص–ص150–151.

[1] المصدر السابق : احمد وخضير , الاستثمار الاجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي), 2010, ص150–151.

This work is published under CC BY-NC-ND 4.0

تشير للدراسات والبحوث الاستراتيجية مشاكل وتحديات تقف حائل امام تطور الاستثمارات الاجنبية مما تجد بيئة غير صالحة للاستثمار الأجنبي ويمكن إجمال التحديات بالتالي[2]:

1. القوانين والتعليمات التي تحكم عمل الوزارات والتي لا تلتزم بنص قانون الاستثمار ولا بنظام الاستثمار الصادر من مجلس الوزراء، مما يسبب عرقلة لأكثر وأهم المشاريع التي تهم المواطن .
2. العراقيل التي تضعها الدوائر الحكومية في المحافظات لتنفيذ المشاريع الاستثمارية، نتيجة إمتناعها عن تخصيص الأراضي لإقامة المشاريع الاستثمارية الحيوية والتي منحت هيآت الاستثمار رخصاً استثمارية لإقامة المشاريع عليها .
3. النزاع القائم بين الهيآت الجديدة والوزارات بسبب القوانين والفقرات الدستورية غير الواضحة والتي جعلت من القوانين عائقاً كبيراً أمام المستثمرين ، وأعطت الفرصة لإصحاب الفساد الإداري والسياسي التلاعب بالقوانين والالتفاف عليها، مما أدى إلى زيادة الرشوة والفساد المالي والإداري .
4. ضعف ثقافة الاستثمار عند المواطن وعدم تعاونه مع الهيآت ذات الصلة أو مع المستثمرين .
5. عدم تعاون الجهات المصرفية الحكومية في دعم قطاع الاستثمار والمستثمرين .
6. الفساد المالي والإداري الكبير الذي تعاني منه دوائر البلديات والضريبة والكهرباء والماء والمجاري في عموم المحافظات باعتبارها من اهم الدوائر التي تشكل البنى التحتية التي تدعم الاستثمار الاجنبي.
7. هيمنة القطاع العام على معظم الاستثمارات الكبيرة وعدم السماح للقطاع الخاص في الاستثمار لإيجاد الشراكة الحقيقية التي ترتقي بالمشاريع إلى مستوى الإنجاز المناسب وبالجودة المطلوبة لتعدد أدوار الإشراف عليها .
8. غياب الكفاءات المتخصصة في أغلب دوائر الاستثمار في المحافظات نتيجة المحاصصة والحزبية مما أثر سلباً على الواقع الاستثماري في البلد .
9. تداخل صلاحيات المحافظات والمركز وعدم وضوح حدود ومسؤولية كل منهم .

---

[2] علي حسن الشيخ حبيب :"معوقات ومقومات الاستثمار في العراق"، إصدار مركز الرافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2012 ، ص 2 .

This work is published under CC BY-NC-ND 4.0

أما بالنسبة لاستثمارات القطاع الخاص فهناك العديد من المعوقات التي تحد من إقبال القطاع الخاص للاستثمار في مواقع التراث الثقافي والطبيعي وموارده، وفي مجال الخدمات والتسهيلات السياحية، مما يتطلب تظافر الجهود للحد من تأثير تلك المعوقات على الاستثمار وفوائده المتعددة حتى تصبح بيئة الاستثمار جاذبة، ويمكن إجمال تلك المعوقات بالآتي[1]:

أ- الافتقار إلى التخطيط السياحي السليم، وتهيئة المواقع الثقافية والطبيعية وتنميتها وتطويرها، ومن ثم عرضها للمستثمرين في القطاع الخاص أو للمستثمر الأجنبي .

ب- قلة دراسات الجدوى الاقتصادية الخاصة في مجال القطاع السياحي، مما أدى إلى تأخر جذب المستثمرين الوطنيين والأجانب .

ت- قلة الخبرات الوطنية لدى الشركات الوطنية والقطاع الخاص في مجال الاستثمار في مواقع التراث الثقافي والطبيعي .

ث- عدم دقة النظم والتشريعات التي تثَبت وضع القطاع الخاص المستثمر، وتحدد حقوقه والتزاماته في القطاع السياحي عامة، ومواقع التراث الثقافي والطبيعي وموارده بصورة خاصة .

ج- النقص في مجال البنية التحتية ممثلاً في التسهيلات السياحية الأولية والتسهيلات السياحية المساندة .

ح- قلة تمويل الاستثمار السياحي في كثير من الدول النامية ومنها العراق يقف عائقاً أساسياً للاستثمار في القطاع السياحي، حيث تفتقر هذه الدول ومنها العراق إلى وجود قنوات مناسبة لتمويل المشروعات التنموية في مجال القطاع السياحي .

خ- الحروب وضعف الأمن، فمن المعروف أن الحروب تؤدي إلى تدمير البنية الأساسية الاقتصادية بشكل كبير، فإنعدام الأمن وإزهاق الأرواح تعد من أهم الإفرازات السلبية للحروب، إذ أن السياح يخشون على أرواحهم وممتلكاتهم من الضياع والسرقة، ولا يتحركون في الأجواء غير الآمنة والمستقرة ، مما يشكل عائقاً رئيسياً للاستثمار في القطاع السياحي .

د- التلوث المناخي وإستنزاف الموارد، إذ يُعد التلوث من بين القضايا التي يواجهها العالم اليوم ، كتلوث الهواء الذي أضرَ كثيراً بأثمن الموارد، وتلوث المياه بسبب مخلفات المصانع ونفايات المدن

---

[1] الهيئة العليا للسياحة :"حوافز الاستثمار السياحي بالمملكة العربية السعودية" ، المنتدى السياحي الرابع / الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة– تحرير تجارة الخدمات السياحية العربية ، القاهرة ، 2002 ، ص 32 ، 33 ، 51 .

This work is published under CC BY-NC-ND 4.0

ومخلفات ناقلات النفط، وما تخلفه من تسرب للنفط يؤدي إلى قتل الكثير من الكائنات الحية، فضلاً عن تعدي الإنسان على الطبيعة، فالكثير من الغابات في العالم تم تدميرها لحساب الخطط العمرانية وإقامة المشاريع التنموية الصناعية والزراعية والتجارية، فضلاً عن الصيد الجائر للحيوانات النادرة .

ان هذه المعوقات تمنع وجود سياحة مواكبة مع البيئة ، وتمنع أيضاً قيام تنمية سياحية مستدامة مما يعوق الاستثمار في القطاع السياحي العراقي ويضعفه كثيراً

الاستنتاجات والتوصيات:

اولا- الاستنتاجات:

1. يتصف الاستثمار بالتضحية وذلك بوضعه مبالغ مالية طائلة على امل الحصول على منافع مستقبلية, وقد تكون فترة استرداد رؤوس الاموال والارباح من خلال الاستثمار في المشاريع السياحية.
2. عدم توفر بيئة مشجعة على الاستثمار السياحي في العراق بسب العوامل السياسية الامنية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية.
3. النظرة السائدة في السابق من قبل الدول النامية ومن بينها العراق ، على ان الاستثمارات الأجنبية في كافة القطاعات، تمثل نوعاً من أنواع الاستعمار الحديث من جهه، وعدم قدرة اقتصاداتهم المحدودة على منافسة تلك الامكانات المتقدمة، التي تقدمها الاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى.
4. انعدام مبدأ الشفافية وتفشي الفساد التي تمكنت من أغلب مفاصل الدولة والتي تعتبر عاملاً مهماً من عوامل الحد من مستوى الاستثمار وزيادة كلفته، سواء كان هذا الاستثمار محلي أو أجنبي، لما للشفافية من أثر كبير في القرار الاستثماري للشركات متعددة الجنسية وأصحاب رأس المال .
5. وتضارب السياسات الاقتصادية والاستثمارية ، فضلاً عن تعدد الجهات المشرفة على اتخاذ قرار الاستثمار، وعدم وجود قانون ينظم الاستثمار الأجنبي في القطاع السياحي أدى الى زعزعة ثقة المستثمرين في الاستثمار بأي نشاط اقتصادي ومنه النشاط السياحي .

This work is published under CC BY-NC-ND 4.0

6. يلاحظ أن إهتمام الدولة العراقية في القطاع السياحي سابقاً وحالياً وبالأخص في مجال الفنادق، يرتبط مع المناسبات السياسية (مؤتمر عدم الإنحياز في الثمانينيات الذي لم ينعقد ، ومؤتمر قمة بغداد عام 1990م ، ومؤتمر قمة بغداد عام 2012م) ، أكثر من ارتباطه بالناحية الاقتصادية ، ودور هذا القطاع في التنمية الشاملة للبلد .

ثانيا- التوصيات:

1. يجب ان تتوفر بيئة مشجعة على جذب الاستثمارات العربية والاجنبية في العراق من خلال تحقيق الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي، وكذلك العمل على تهيئة بيئة تشريعية وقانونية تضع المزيد من الحوافز والضمانات التي يتطلع اليها المستثمرين العرب الأجنبي.
2. اتباع اسلوب الانفتاح التدريجي والتحول نحو اقتصاد السوق وفق خطط مدروسة وبالامكان الاستعانة بتجارب الدول التي سبقتنا في هذا المجال والتي ظروفها تتشابه مع ظروف العراق.
3. العمل على اقامة مشاريع سياحية مشتركة تتكون من الرأس المال الوطني ورأس المال الأجنبي ، باعتبار أن هذا الأسلوب يمكن من خلاله تطوير الشركات العراقية.
4. تعزيز المبادئ صارمة التي تحكم عمل المؤسسات لغرض الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي، وتقليل الاجراءات البيروقراطية التي تعرقل عملية الحصول على إجازات الاستثمار المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية والمحلية، لضمان سرعة تنفيذ مختلف المشاريع ومنها السياحية .
5. العمل الجاد على تشريع قانون خاص بالاستثمار في القطاع السياحي بهدف جذب الاستثمارات العربية والأجنبية وتطوير واقع السياحة في العراق.
6. اهمية الدعم الحكومي والتشريعي لغرض تفعيل دور هيئة الاستثمار الوطنية كجهة رسمية مسؤولة بشكل مباشر للنظر في طلبات الاستثمار، والتنسيق مع الجهات المعنية، لتوفير المستلزمات المطلوبة ومنحها الصلاحيات اللازمة لعملها.
7. شمول القطاع السياحي بالخطط الوطنية التي تضعها الوزارات ذات الاختصاص اسوة بالقطاعات الاخرى وذلك لدعم الواقع السياحي وتطويره.
8. قيام المخطط أو المشرع العراقي بمراعاة العادات والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع عند قيامه بعمله في تشريع القوانين الخاصة بالاستثمار في القطاع السياحي ، وكذلك مراقبة أشكال التكنولوجيا الواردة السمعية والبصرية لتحاشي تضاربها مع تلك القيم .

This work is published under **CC BY-NC-ND 4.0**

9. الاستعانة بالشركات العربية والأجنبية لاجراء مسح شامل لتحديد المناطق الصالحة للاستثمار في الوقت الحالي، والتي تتوافر فيها مقومات الجذب السياحي، وبما يضمن انخفاض تكاليف الاستثمار
10. والقيام بحملات واسعة لبناء وصيانة المتاحف في محافظات القطر وفق المواصفات العالمية والسعي لاعادة المسروق من الآثار وبالتنسيق مع المنظمات العالمية المهتمة بهذا المجال، باعتبارها من المعالم الرئيسية التي يرغب السياح بزيارتها .
11. صيانة المواقع الأثرية والتراثية والمحافظة عليها وحمايتها باعتبارها ثروة قومية لا يمكن التفريط بها، فضلاً عن كونها مصدر مهم من مصادر اجتذاب السياح الأجانب والاستثمارات السياحية وما تحققه من أرباح ممكنة .

المصادر والمراجع

1. محمد عبد العزيز عبدالله , الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول الاسلامية في ضوء الاقتصاد الاسلامي , دار النفائس للنشر والتوزيع , الطبعة الأولى عمان الاردن, 2005.
2. د.دريد كامل آل شبيب , الاستثمار والتحليل الاستثماري , دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع , الطبعة الاولى , عمان الاردن , 2009.
3. محمد مجد الدين باكير , محافظ الاستثمار إدارتها واستراتيجيتها , شعاع للنشر والعلوم , الطبعة الاولى , حلب سوريا , 2008.
4. تغريد سعيد حسن ,دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية القطاع السياحي – تجارب مختارة مع التركيز على الواقع العراقي , اطروحة الدكتوراه , كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية , 2013.
5. د. حسن كريم حمزة , العولمة المالية والنمو الاقتصادي , دار صفا االنشر والتوزيع , الطبعة الاولى , عمان الاردن , 2011.
6. حاكم محسن محمد , دور الاستثمار العربي والاجنبي في دعم الاقتصاد العراقي – دراسة تطبيقية في محافظة كربلاء المقدسة ,مجلة جامعة اهل البيت عليهم السلام, العدد الرابع 2009,

This work is published under CC BY-NC-ND 4.0

7. مصطفى باكير: تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر، برنامج أعَده المعهد العربي للتخطيط والتنمية في الكويت مع مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء في مصر ، 24-28 يناير ، 2004.
8. عبدالسلام ابو قحف, الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية"، مطبعة مؤسسة شباب الجامعة،الطبعة الاولى, الإسكندرية، 2003.
9. ماجد أحمد عطا الله , إدارة الاستثمار ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الاولى ، 2011.

10. اسماعيل محمد علي الدباغ , الاستثمار السياحي واثره في التنمية الاقتصادية للفترة من 1968-1979, رسالة ماجستير , اقتصاد , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة بغداد , 1981.
11. الهام خضير عباس شبر , مجموعة محاضرات في الاستثمار السياحي والتمويل , قسم السياحة وادارة الفنادق , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة المستنصرية , 2011.
12. رعد مجيد العاني , الاستثمار والتسويق السياحي , دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع , الطبعة اولى , عمان الاردن , 2008.
13. قرار مجلس قيادة الثورة المرقم(353), وضع التسهيلات لاقامة المشاريع والمرافق السياحية في القطر العراقي , الوقائع العراقية(2765) بتاريخ 1980/3/24.

14. ازاد شكور شاكر , قوانين تشجيع الاستثمار السياحي وتطبيقاتها في مجال الاستثمار السياحي , دراسة تحليلية مقارنة , مطابع شتات للنشر والبرمجيات , لا طبعة ,القاهرة , 2013.
15. علي حسن الشيخ حبيب :"معوقات ومقومات الاستثمار في العراق"، إصدار مركز الرافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2012 .
16. الهيئة العليا للسياحة : حوافز الاستثمار السياحي بالمملكة العربية السعودية" ، المنتدى السياحي الرابع / الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة- تحرير تجارة الخدمات السياحية العربية ، القاهرة ، 2002 .

This work is published under CC BY-NC-ND 4.0